العوامل المؤثرة على النشاط السياحي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1995-2015)

Factors Influencing Tourism Activity in Algeria: An empirical Study for the Period 1995-2015

شهرزاد بوجمعة[1]
chahrazed BOUDJEMAA
طالبة دكتوراه
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر
shazboudjemaa@gmail.com

مصطفى بلمقدم[2]
Mustapha BELMOGADEM
أستاذ التعليم العالي
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان –الجزائر
belmo_mus@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 29-01-2019 تاريخ القبول: 30-03-2019 تاريخ النشر: 30-09-2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى البحث عن العوامل المؤثرة على النشاط السياحي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، وذلك بالاعتماد على نموذج التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ، باستخدام خمسة متغيرات (الإيراد السياحي، عدد السياح، الإنفاق السياحي، سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والاستقرار الحكومي).

أظهرت النتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لكل من الإنفاق السياحي والسياح الوافدين الأجانب والاستقرار الحكومي على الإيراد(الدخل) السياحي في الجزائر، في حين كان لسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي أثر سلبي على الإيرادات السياحية.

الكلمات المفتاحية: النشاط السياحي، سعر الصرف، الاستقرار الحكومي، التكامل المتزامن.

تصنيفات JEL: C32, F32, M38, O55

***Abstract*:**

The objective of this study is to investigate the factors affecting the tourism activity in Algeria during the period 1995-2015. To achieve the objective of the study, the cointegration model and error correction model were used using five variables (tourism revenue, tourist expenditure, Real exchange of the Algerian dinar against the US dollar and government stability).

The results showed that there was a positive effect of tourist funds and the number of foreign tourists on tourism income in Algeria, while the real exchange rate of the Algerian dinar against the US dollar and government affected negatively the tourism revenues.

***keyword** : Tourist activity, Real exchange rate, Government stability, cointegration test.*
***JEL classification codes:** C32, F32, M38, O55.*

المؤلف المرسل: شهرزاد بوجمعة، **الإيميل:** *shazboudjemaa@gmail.com*

مقدمة :

يعتبر النشاط السياحي من بين أهم الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها العديد من الدول سواءا كانت المتقدمة أو النامية، كما يعد قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعمول بها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي، وعليه عملت العديد من الدول النامية بتخصيص موارد مالية لإنشاء المطارات، وتحسين البنية التحتية للنقل الداخلي، وبناء الفنادق...الخ، بغية استقطاب أكبر حصة ممكنة من السياحة.

وقد تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة لتشابكها مع العديد من القطاعات الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية والثقافية وتنمية البيئة، بحيث أصبحت السياحة نشاطا– رئيسا– في الدول النامية يعمل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تساهم– أساسا– في تمويل واردات الدولة من الخارج، وهذا ما يترتب عليه زيادة الدخل القومي.

كما أن انتعاش السياحة يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في مختلف القطاعات مثل النقل، قطاع البنوك والتأمين والتجارة ... التي لها علاقة تشابكية وتكاملية مع القطاع السياحي، ويكون هذا من خلال توجيه الإنفاق إلى استثمارات تعزز النشاط السياحي، ما يساهم في تحسين وتطوير الهياكل القاعدية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وبالتالي تحسين المستوى العام للمعيشة.

ولهذا فمن الضروري الاهتمام بهذا القطاع وإجراء الدراسات من أجل معرفة العوامل المؤثرة على النشاط السياحي في الجزائر، لتطويره وإنعاشه من أجل كسب أكبر عدد ممكن من السياح، ونظرا لأهميته قام العديد من الباحثين بدراسة العوامل المؤثرة على النشاط السياحي من عرض وطلب على وجهات عديدة، من أجل مساهمة هذا القطاع في صياغة السياسات ووضع البرامج.

وفي الجزائر بقية مساهمته ضئيلة نظرا لانخفاض الطلب على الخدمات السياحية وخاصة الأجنبية رغم المساعي والبرامج المسيطرة لنهوض بهذا القطاع، ولهذا يجب معرفة العوامل والمحددات الرئيسية المؤثرة على النشاط السياحي بالجزائر. وبهذا نتقدم بطرح الإشكالية التالية:

ماهي العوامل المؤثرة في النشاط السياحي في الجزائر خلال الفترة 1995–2015؟

وهذه الاشكالية تستدعي منا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو النشاط السياحي؟
- ما الأهمية الاقتصادية للنشاط الاقتصادي؟
- ماهي أسس النشاط السياحي؟
- ما مدى تأثير الايرادات السياحية على الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الاشكالية السابقة ندرج الفرضيات التالية:

- سعر الصرف يساهم في النشاط السياحي بالجزائر خلال الفترة 1995–2015.
- وجود تأثير إيجابي للاتفاق السياحي على الايراد السياحي بالجزائر خلال الفترة 1995–2015.
- هناك علاقة بين عدد السواح الوافدين والايرادات السياحية بالجزائر خلال الفترة 1995–2015.

- الاستقرار الحكومي ساهم في النشاط السياحي بالجزائر خلال الفترة 1995-2015.

أهمية وأهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم العوامل المؤثرة على النشاط السياحي بالجزائر باعتباره قطاع يساهم في الناتج المحلي الإجمالي وقد غطت الفترة الزمنية من 1995-2015، لأجل معرفة وإدراك النقائص، بالإضافة إلى الرغبة الشخصية في فهم حالة السياحة بالمنطقة وتشخيصها وإيجاد حلول واقتراحات تخدم الوكالات السياحية.

هيكل الدراسة: ارتأينا من أجل الإجابة على الإشكالية ومعالجتها ان تتم وفق المحاور التالية:

- المحور الأول: الاطار النظري للدراسة.
- المحور الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع .
- المحور الثالث: واقع السياحة في الجزائر.
- المحور الرابع: الدراسة القياسية.

منهجية البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها تم استخدام خليطا من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، من المنهج الوصفي التحليلي عند التطرق للنشاط السياحي وواقعه في الجزائر، إضافة إلى المنهج التحليلي المستند للقياس الكمي لدراسة بعض المتغيرات في الاقتصاد الكلي المؤثرة على النشاط السياحي، مثل: عدد السياح الوافدين، الإيرادات السياحية، الانفاق الحكومي على النشاط السياحي، معدل التضخم، سعر الصرف.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي عالجت الموضوع عديدة منها دراسات من الدول المغرب العربي أهمها:

دراسة **Mohamed Bouzahzah ,Younesse El Menyar**[1] التي تناولت الطلب السياحي في الأسواق الأوربية الرئيسية الموجهة للمغرب للفترة الممتدة 2000 إلى 2009بالاعتماد على محددات هي الدخل(PIBR)، والسعر النسبي (PR)، سعر الصرف الفعلي الحقيقي(RER)، قدرة الإيواء(CH)، والمتغير الأصم لتقييم خطر الإرهاب(عدم الأمن). ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة التجريبية أن هناك العديد من العوامل المسؤولة على ارتفاع أو انخفاض عدد السواح الوافدين إلى المغرب، كما أوضحت كذلك أن عدد الوافدين يعتمد إيجابا على الناتج الإجمالي للفرد والقدرة على الإيواء وسعر الصرف، وتوضح النتائج أيضا إلى أن حالة عدم الأمن لها أثر سلبي واضح على الطلب السياحي. وتطرقت دراسة **ناريمان عبد الرحمان**[2] إلى عرض محدد من أهم المحددات الاقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي وهو سعر الصرف وأثره على الطلب السياحي الأجنبي لمنطقة الهقار للفترة 1999-2012، باستخدام PANEL DATA، وأوضحت النتائج أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذو دلالة إحصائية ويأثر سلبيا، كما أن إنخفاض القدرة التفسيرية للمتغير المستقل دلت على وجود محددات

أخرى لها تأثير على الطلب السياحي بالمنطقة. أما دراسة **Chokri OUERFELLI**[3] المتعلقة بنمذجة التنبؤ للطلب الأوروبي الموجه للسياحة التونسية وأكدت النتائج أن مستوى النشاط السياحي يتغير على مسار الفصول (مواسم عالية، ومواسم منخفضة)، وهذا راجع لتغيرات في الأذواق وتفضيلات المستهلكين استنادا إلى الأسعار والإيرادات والامدادات السياحية. وجاء **هشام مكي سنة 2014**[4] في دراسته المتعلقة بالتخطيط السياحي ودوره في تطوير النشاط السياحي بالجزائر وأبرز أن العشوائية وضعف المنهج العلمي السليم المستخدم في التخطيط السياحي من أبرز الأسباب التي أدت إلى ضعف الحركة السياحية في الجزائر، لذا يعتبر تخطيط التنمية السياحية جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يقتضي إلزام كافة الوزارات والأجهزة والإدارات الحكومية وغير الحكومية بتنفيذ السياسة التنموية السياحية. في حين دراسة **د.عيساوي سهام و د. حوحو فطوم**[5] تم تشخيص القطاع السياحي في الجزائر وتونس من خلال التعرض لأهم مكونات العرض السياحي وحجم الطلب السياحي في كلا الدولتين بحيث تم التوصل إلى أن قطاع السياحة في الجزائر يواجه قيود كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية ويحتاج تطوير قطاع السياحة إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزء من عملية التنمية الاقتصادية عند مقارنتها بتونس. بالإضافة إلى دراسات أخرى من دول الشرق الأوسط التي تحدثت عن الموضوع وأهمها دراسة **هانم رجب آل درويش وأحمد إبراهيم ملاوي**[6] في استقطاب العوامل التي من الممكن أن تؤثر في الدخل السياحي في الأردن للفترة ما بين 1975-2005، وبينت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي للإنفاق السياحي وعدد السياح على الدخل السياحي في الأردن، بينما تأثير كل من سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي ومعدل التضخم المحلي سلبيا على الدخل السياحي، وتختلف الأهمية النسبية لتأثيرات المتغيرات الإنفاق السياحي، عدد السياح، سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي، ومعدل التضخم على الدخل السياحي في الأمد القصير عنه في الأمد الطويل.

وفي دراسة أخرى **آلاء قاسم أرشيدات**[7] تهدف من خلالها إلى قياس أهم العوامل التي تؤثر في تدفق الصادرات السياحية إلى الأردن باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Modalللفترة الواقعة بين 1976-2005، وأشارت نتائج تقدير بأن هناك علاقة إيجابية بين كل من حجم الناتج المحلي الإجمالي وصادرات الأردن السياحية، وبين الصادرات السياحية الأردنية وعدد السكان في تلك الدول، كما أشارت نتائج النموذج على أن هناك علاقة عكسية بين متغير المسافة وسعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية وحجم الصادرات السياحية الأردنية، وعلاقة عكسية أيضا بين المتغيرات الوهمية المتمثلة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي و الصادرات السياحية الأردنية، وأهم ما وصلت له الدراسة الاهتمام بعوامل الجذب السياحي إلى الأردن وخاصة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وذلك للحصول على دخل سياحي مرتفع. بالإضافة على هذه الدراسات هناك دراسات أخرى لدول أجنبية منها:

دراسة **Sara A. Proença and Elias Soukiazi**[8] التي تم من خلالها دراسة الطلب الدولي على السياحة في البرتغال للفترة 1977إلى2001، حيث أظهر التحليل أن نصيب الفرد من الدخل والقدرة على الإيواء

هي المحددات الأكثر أهمية في حركة السياحة في البرتغال، وفي دراسة أخرى هي عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2013 بجامعة تولوز بفرنسا لـ[9]**Socrat GHADBAN** تطرق فيها إلى دراسة أثر سعر الصرف على الطلب السياحي، حيث اختيرت العائدات السياحية كمؤشر لقياس الطلب السياحي للفترة 2000-2010 ،وأوضحت النتائج أن لسعر الصرف أثر ذو دلالة إحصائية على العائدات السياحية الفرنسية وذلك بأخذ قيمة ثابتة لعدد السواح الوافدين وسعر البترول، حيث أن التغيير بنسبة 10 %في سعر الصرف الاسمي السنوي يؤدي إلى تخفيض العائدات السياحية بـ 2,4 مليار أورو وهي قيمة معتبرة. أما دراسة [10]**Aswad Kusni, Norsiah Kadir, Sabri Nayan** متعلقة دراسة الطلب السياحي الدولي على السياحة في ماليزيا، للفترة الممتدة من (1995-2009)، من خلال استخدام تقنية Panel Data، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن سنغافورة هي الوجهة المنافسة لماليزيا وأن الأزمات غير الاقتصادية لها أثر كبير على الطلب السياحي في ماليزيا من قبل السواح من دولOECD. في حين دراسة [11]**Haiyan Song , Kevin K. F. Wong, Kaye K.S. Chon** تناولت نمذجة التنبؤ بالطلب السياحي لهونغ كونغ للفترة 2001إلى 2008 حيث أوضحت النتائج أن تقديم خدمات ذات جودة عالية مهم لجذب السياح ويحفزهم على تكرار زيارتهم لهونغ كونغ، وأيضا تعتبر التكاليف السياحية من أهم العوامل التي تحدد الطلب على السياحة في هونغ كونغ، والوضع الاقتصادي (مستوى الدخل) للدول المرسلة، وتكاليف السياحة في الوجهات المنافسة. أما دراسة [12]**Frank A.G. den Butter, Emil Mihaylov** التي حاول من خلالها تحليل أثر المحددات الاجتماعية والاقتصادية و الجغرافية في الطلب على السياحة لليونان للفترة 2001-2010 وبينت النتائج أن الدخل الشخصي من السياح والأسعار النسبية لا تظهر ذات دلالة إحصائية في كل النموذج في حين أن المسافة والعلاقات التجارية وعامل الاستقرار السياسي لهم آثار إيجابية على السياحة.

I.الإطار النظري للدراسة:

I.1. النشاط السياحي: جرت عدة محاولات من قبل الباحثين لتقديم تعريف موحد وشامل للنشاط السياحي وكل باحث ركز على جانب معين أو على ظاهرة معينة، منهم من ركز عليها كظاهرة اقتصادية، أو اجتماعية أو ثقافية ومنهم من اعتبرها على أساس تنمية العلاقة الدولية والإنسانية و الثقافية....

عرفها شراتنهوفن" أنها التفاعلات -أي الأنشطة- الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن وصول زوار إلى إقليم أو دولة بعيدا عن موطنهم الأصلي، والتي توفر الخدمات التي يحتاجون إليها وتشبع حاجياتهم المختلفة طول فترة إقامتهم" والملاحظ من هذا التعريف الاهتمام بالجانب الاقتصادي.[13] وعرفها ماكنتوش Mekntosh " أنها مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح و منشآة الأعمال، والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين".[14]

نلاحظ أن هذا التعريف يرتكز على أربعة عناصر للسياحة هي: السياحة–مؤسسات الضيافة–الحكومات التي تمارس نوعا من الضيافة–الناس الذين يقطنون في المناطق التي يزورها السائح.

كما عرفتها الهيئات الإقليمية والدولية خاصة الاقتصادية منها حيث:

عرفتها المنظمة العالمية للسياحة (O.M.T) على انها "مجموعة من النشاطات التي يقوم الأفراد بها خلال السفر والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد للراحة أو لأغراض بغرض أخرى"[15]

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.E.C.D) فـ: "ترى السياحة أنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من حركة البضائع"[16]

فيما عرفها الأستاذ هونزيكر السويسري رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين على انها: "مجموعة العلاقات الظواهر التي تترتب مع سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما لطالما أن هذه الإقامة مؤقتة دائمه وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي "[17]

أجمعت تعريفات النشاط السياحي على أنه ذلك النشاط الذي ينتج عنه مجموعة العلاقات المادية وغير المادية التي تتحقق نتيجة قيام شخص ما –اختيارا– بتغيير مكان إقامته بصفة مؤقتة لا تقل عن يوم ولا تزيد عن سنة، سواء خارج حدود الدولة أو من داخلها، لإشباع رغبات متعددة، مثل: الاستجمام، والراحة، الترفيه، الاطلاع على حضارات وثقافات أخرى، العلاج وغيرها، ما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد المقيمين في مكان الزيارة عن طريق إنفاق ذلك الشخص.[18]

ويحتوي هذا التعريف على مجموعة من العلاقات المادية التي ينتفع بها السائح بخدمات معينة مقابل ما يدفعه من أجر في الدولة المضيفة، ومجموعة العلاقات غير المادية التي تنتج من اتصال السائح بالدولة التي يزورها ويتعرف على شعبها وحضارتها وغيرها.

وهذا ما أعطى للسياحة أهمية ميزتها عن باقي القطاعات الأخرى والتي تتجلي في:

- تساعد في تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب في العالم مما يؤدي إلى تكوين رأي عام دولي للسلام والأمن، كما تساهم في التقارب الحضاري والثقافي والرياضي بين شعوب العالم.
- تساهم في توفير العملة الصعبة للدولة لأن التجارب القائمة تشير إلى ارتفاع النسبة التي تشارك بها في تكوين إرادات الدولة من العملة الصعبة.
- تؤدي السياحة إلى زيادة الدخل القومي عن طريق الطلب على المنتجات المحلية، اذ تخص كل منطقة بصناعات محلية متميزة وتعمل على تنميتها وتطويرها لمقابلة الطلب الواقع عليها،[19] فالسياحة قادرة على جلب تدفقات نقدية بكميات تعادل وقد تفوق مداخيل المحروقات.
- تعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لتحقيق عملية التكامل الثقافي والاجتماعي والحضاري داخل المجتمع الواحد. فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة، إذ أن كل شخص يعمل مباشرة بهذا قطاع يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل5.3 شخص بصورة غير مباشرة في القطاعات الأخرى.[20]

كما تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي تنطوي على عدد من الخصائص منها:[21]

- تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية، خدمية....)
- مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة في الطلب على المنتج السياحي محليا ودوليا.
- الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات و الخدمات والتجهيزات السياحية، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الأساسية أو التكميلية.
- عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر، وخاصة أن الطلب السياحي يتصف بالموسمية التشغيل في الصناعة السياحية.
- صعوبة استقطاب السياح وجذبهم سنويا نظرا لكثرة المغريات السياحية في مناطق العالم المختلفة لهذا يسعى العاملون بصناعة السياحية إلى استقطاب السياح وإرضائهم على أمل العودة مرة اخرى.
- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الإقتصادية في الدولة و التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات و الاتصال و التقلبات الاقتصادية (كالرواج و الكساد) بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدول التأثير و التحكم فيها.
- تتأثر صناعة السياحية بعاملي أسعار السفر والخدمات السياحية ومستوى المداخيل للأفراد بصورة كبيرة.

وتبنى السياحة كغيرها من العلوم الأخرى على مجموعة من الأسس، والتي تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط وجعله ذي فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية، وتظهر أسس السوق السياحي على شكل وجهين أحدهما الطلب السياحي والآخر هو العرض السياحي إضافة إلى جملة الخدمات السياحية السائدة كالتالي:

العرض السياحي: العرض السياحي يعتبر عاملا جوهريا في جذب الحركة السياحية، وتم تعريف العرض السياحي على أنه خليط من العناصر غير المتجانسة التي تكون مستقلة عن بعضها البعض لتشكل العرض السياحي الوطني أو الدولي.

بحيث يهدف إلى تحليل وتحديد فرص التنمية السياحية الحالية والمستقبلية على اعتبار أن العرض السياحي يتميز بعدم المرونة إلى جانب صعوبة إنتاج سلع سياحة بديلة خلافا للطلب السياحي.[22]

في يمثل العرض السياحي كل المستلزمات والمغريات التي يجب توفرها في أماكن المقصد السياحي لسياحها الحقيقيين أو المحتملين من خدمات وبضائع وكل شيء يحتمل أن يغري الناس لزيارة منطقة سياحية معينة.[23]

فالمتطلبات الواجب توفرها في المقصد السياحي هي عناصر الجذب السياحي والتي تشكل بدورها العرض السياحي.[24]

حيث قام في هدا الصدد Robert Ianquar بتصنيف عناصر الجذب السياحي إلى ثلاث عناصر أساسية وهي:[25]

1. مجموعة التراث المتكونة من الموارد الطبيعية، الثقافية، الصناعية والتاريخية التي تجذب السائح للاستمتاع بها.
2. مجموعة التجهيزات التي لا تعتبر العامل الأساسي في جذب السائح غير أن عدم توفرها يمنع السائح من السفر، كوسائل النقل المختلفة، وسائل الإيواء والطعام وتجهيزات الثقافية والرياضية وترفيهية.
3. الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيلات الدخول والخروج التي تعتمد على وسائل النقل التي يستخدمها السائح للوصول إلى المنطقة المرغوب فيها.

تعتبر هذه التصنيفات المتعلقة بالعرض السياحي بمثابة مجموعة عناصر جذب ومقومات غير متجانسة من حيث طبيعتها، إلا أنها متكاملة فيما بينها من أجل إشباع رغبات السائحين من هذه العناصر التي تشكل المنتوج السياحي.

الطلب السياحي: يعتبر الطلب السياحي كرغبة لدى الشخص ذات أهداف متعددة قد تكون مادية أو معنوية، ثم تتحول هذه الرغبة إلى تصرف مادي في شكل انتقال وسفر الشخص من مكان إقامته المعتادة إلى الجهة التي يقصدها لإشباع تلك الرغبة، ويعرف الطلب السياحي على أنه " المجموع الإجمالي لأعداد السياح الوافدين إلى المنطقة السياحية سواء منهم المواطنين أو الأجانب".[26]

فإن الطلب السياحي ينشأ نتيجة دوافع نفسية وروحية لدى الشخص اتجاه منطقة معينة، والذي يتأثر بعدد من العوامل منها، ارتفاع مستويات المعيشة، تحسن ظروف العمل على المستوى العالمي وما نتج عنها من استفادة القوى العاملة بالعطل وأوقات الفراغ.

كما أن التطورات التكنولوجية في وسائل النقل والاتصال، وعوامل أخرى ساهمت في نمو الطلب السياحي العالمي، مما فتح مجالات واسعة للتنقل والسفر، وانعكس ذلك على نمو الحركة السياحية الدولية في العالم.

ويتسم الطلب السياحي بالمرونة وقابليته للتغيير تبعا للأحداث السياسية والاقتصادية التي تشهدها الدول المستقطبة للسياح، مما يحدث تغيرات في حجم الحركة السياحية نحو هذه البلدان نتيجة لهذه الأحداث، وما ينجر عنها من تراجع في مستوى الطلب السياحي و من ثم انخفاض في الإيرادات المتأتية من السياحة.

فالاستقرار السياسي لهذه البلدان المستقبلة للسياحة يضمن لها مناخا ملائما للاستثمار واستقطاب المزيد من الاستثمارات التي تشجع على التدفق السياحي نحو هذه المناطق، كما يتيح لها ذلك تنظيم تظاهرات ومؤتمرات اقتصادية لتفعيل القطاع السياحي ورفع مساهمته في اقتصاديات هذه البلدان.

والطلب السياحي سرعان ما يتحول إلى طلب السائحين الوافدين إلى المناطق السياحية المختارة على السلع والخدمات، حيث تعد هذه الأخيرة بمثابة المنتج السياحي أو جانب العرض في قطاع السياحة.[27]

2.I. الفكر الاقتصادي للنشاط السياحي: تعتبر السياحة من الأنشطة التي تؤثر في العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فهي تحتاج إلى الخدمات التي تقدمها قطاعات النقل، والفنادق، ومؤسسات تقديم الأطعمة والمشروبات، والمؤسسات الثقافية، والترفيهية، والمصارف، ومؤسسات الدعاية والترويج السياحي وغيرها، وهذا ما يجعل السياحة تلعب دورا مهما في التأثير في الدخل القومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك على النحو التالي:

- **التأثير المباشر للنشاط السياحي:**

يتمثل التأثير المباشر للنشاط السياحي في حجم الدخل القومي بأن عرض المنتج السياحي في السوق يتطلب تشغيل عناصر مختلفة، وهذا ما يدل أن المنتج السياحي تتداخل فيه عدة عناصر. وفي هذا الصدد ترى النظرية الكينزية أن الاستثمار هو المتغير الرئيسي المؤثر في النظام الاقتصادي، ووفقا لهذه النظرية فإن زيادة الدخل السياحي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمشآة السياحية والعاملين فيها على مختلف السلع والخدمات النهائية، وهذا ما يعتبر محفزا على زيادة الانفاق الاستثماري لإنشاء المشروعات السياحية وغيرها من المشروعات، نظرا إلى العلاقات المتشابكة بينهما.[28]

وينظر إلى أثر الإنفاق السياحي في الدخل القومي على أنه مجموعة الدخول التي تتولد خلال دورات الإنفاق السياحي، وهو ما يطلق عليه أثر المضاعف السياحي،[29] الذي تعتمد قيمته على طبيعة العلاقة ودرجة الترابط بين قطاع السياحة والقطاعات السياحية الأخرى في الدولة. ويعتبر المضاعف السياحي من الطرق الكثيرة الاستخدام لتقدير آثار الدخل السياحي في الاقتصاد القومي، حيث لا يقتصر دور الدخل السياحي في الدخل القومي على الزيادة الأولية في الدخل، وإنما يمتد إلى زيادات متتالية في المجتمع ناتجة من الدخل السياحي.

إلا أن هيكس يثبت أثر المعجل في نظريته بوجود علاقة طردية بين حجم الدخل وحجم الاستثمار، كما يرى صامويلسون في نظريته أن التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدي على سلسلة يتداخل فيها عمل المضاعف والمعجل.

وبناءا على هذه النظرية ووفقا للدورة الاقتصادية فإن زيادة الدخل السياحي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار التابع للقطاع السياحي وغيره من القطاعات التي تقدم خدماتها إليه، حيث إن ارتفاع مستوى الدخل السياحي يعد حافزا لرجال الأعمال والمستثمرين لزيادة الاستثمار في هذا القطاع.[30]

- **التأثير غير المباشر للنشاط السياحي:**

يتمثل التأثير غير المباشر للنشاط السياحي في زيادة حجم الناتج القومي المتحقق نتيجة زيادة إنفاق القطاع السياحي على السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي، بجانب أثر الزيادة في الطلب من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتعامل مع القطاع السياحي وذلك من خلال علاقة التشابك مع القطاعات الأخرى. تركز نظرية المضاعف الكينزية أن السياحة الدولية كعنصر خارجي من الطلب الكلي الذي له تأثير إيجابي على الدخل. في حين يولد الاقتصاد السياحي تأثيرات مضاعفات الدخل والعمالة بالإضافة إلى آثاره في هذين المجالين.[31]

وتجدر الإشارة إلى الأثر المحفز الذي يتمثل بالزيادة في مستوى الدخل القومي نتيجة الاثار المباشرة وغير المباشرة للتغير في الايراد السياحي، وهو ما يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي.[32]

كما يمكن استنتاج تأثير الإيرادات السياحية في الدخل القومي من خلال تطبيق نظرية هيكس– أولين(Heckscher– Ohlin) في التجارة الخارجية بحيث ترى هذه النظرية أن المقومات الطبيعية في بلد ما هي التي تحدد ميزته النسبية أكثر من الكفاءة النسبية للإنتاج. لذلك يصبح توافر الموارد الطبيعية المتاحة ميزة نسبية في دالة الإنتاج السياحي ويساعد على تفسير حركة السياحية الدولية.[33]

وتعتبر الإيرادات السياحية المحصلة من السائحين الأجانب أحد عناصر الإيرادات غير المنظورة والتي تسجل في ميزات المدفوعات، كما أن للسياحة تأثيرا إيجابيا في ميزان المدفوعات وذلك عندما تفوق الإيرادات السياحية الإنفاق السياحي، وهذا ما يدفع الدول إلى محاربة تعظيم إيراداتها السياحية، حتى يكون النشاط السياحي ذا أثر إيجابي في ميزان المدفوعات وفي الدخل القومي.[34]

ولهذا تعتبر السياحة اختبارا ذا مخاطرة بالنسبة إلى الدول النامية، لأن العائد الذي تقدمه يمكن أن يكون غير ثابت بمرور الوقت وعدم الاستقرار عائد السياحة يمكن أن يكون سببا في حدوث آثار سلبية في اقتصاد الدولة المضيفة، الأمر الذي يسبب تزايد عدم الثقة للاستثمار في هذا القطاع.

ونستنتج من كل هذا أن عدم استقرار عائد السياحة ونموه أفضل للدول المضيفة من عدم الاستقرار في عائد السياحة، لأنها تبني عليه خططها التنموية في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالمنتج السياحي، خاصة إذا كانت نسبة مساهمة القطاع السياحي في الدول المضيفة تعتمد – تعول – عليها كثيرا في الناتج القومي كما هو الحال في تونس، مصر، تركيا ولبنان وتايلاند وإندونيسيا وماليزيا. أما إذا كانت الخطط التنموية للدولة لا تهتم كثيرا باستقرار عائد السياحة واعتباره ثانويا، فإن دور العائد في تحقيق معدل مرتفع في النمو يكون متواضعا، خاصة إذا كان هناك قطاعات أخرى رائدة كالنفط، كما هو الحال في الجزائر ودول الخليج باستثناء السعودية، إذ تعتمد إلى حد ما على السياحة الدينية فيها.[35]

II. واقع السياحة في الجزائر:

تتوفر الجزائر على طاقات سياحية لا نظيرة لها على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط فهي تزخر بتراث حضاري ومادي ومعنوي جد معتبر، بالإضافة إلى مساحتها الشاسعة التي تشكل مقاصد سياحية جذابة على الساحل والوسط وفي أعماق الصحراء الكبرى جنوبا، فهي تراث حضاري كبير ومتنوع موزع في مناطقها، فرغم الإمكانيات السياحية العظيمة إلا أن عدم الاهتمام بها خلال مسارها التنموي حال دون

الاستفادة منها والتعرف على مكوناتها محليا ودوليا. في حين شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورا في عدد السياح الأجانب، ورغم هذا التطور يبقى عدد السياح الوافدين إلى الجزائر قليل جدا مقارنة بالدول المجاورة رغم المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر، بحيث استقبلت الجزائر سنة 2010 ما يقدر 2070000 سائح أجنبي بعدما قدرا 1912000 سائح في سنة 2009. كما تم تسجيل زيادة في الإيرادات السياحية التي بلغت 206000000 في سنة 2013 بينما كانت تقدر 295000000 لسنة 2012. ورغم هذا التطور لعدد السياح الوافدين للجزائر والإيرادات السياحية إلا أنه يبقى ضئيل جدا كما هو موضح في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (1): السياحة الدولية، إيرادات (بالاسعار الجارية للدولار الأمريكي)

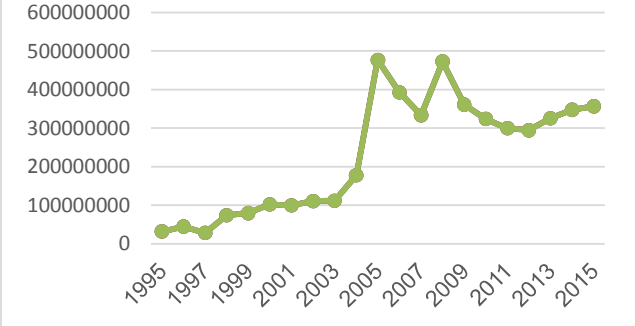

Source :Banque mondial http://donnees.banquemondiale.org

الشكل رقم (2): السياحة الدولية، عدد الوافدين

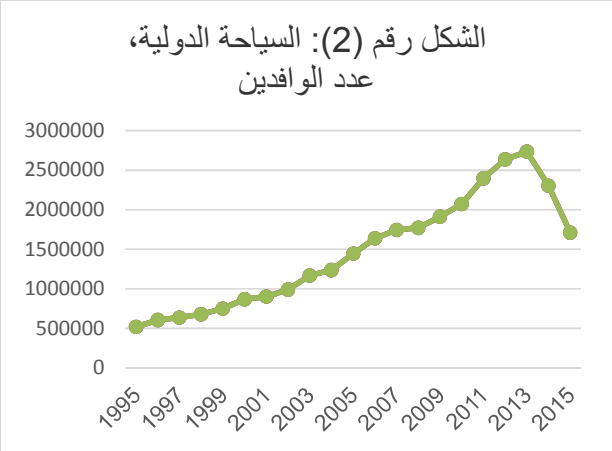

Source :Banque mondial http://donnees.banquemondiale.org

III. الدراسة القياسية:

سنحاول من خلال دراستنا هذه التحقق من العوامل المؤثرة على النشاط السياحي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي.

III.1. البيانات:

وتم جمع البيانات المستعملة في الدراسة من قاعدة بيانات البنك العالمي، قاعدة بيانات منظمة الأونكتاد UNCTAD وبالاعتماد أيضا على بيانات الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG ، وذلك خلال الفترة 1996-2014.

III.2. المؤشرات المستعملة: وتتمثل فيما يلي:

-**الإيرادات السياحية:** والتي تقيس حجم النشاط السياحي.

-**عدد السياح:** فزيادة عدد السياح القادمين لأي بلد تزيد الدخل السياحي لذلك البلد، ولذلك فانه من المتوقع أن تكون العلاقة بين الإيراد السياحي وبين عدد السياح القادمين علاقة طردية.

-**الإنفاق السياحي(الحكومي):** ومن المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين الإنفاق السياحي والدخل أو الإيراد السياحي، فزيادة ما تخصصه الدولة للإنفاق على السياحة ستؤدي إلى زيادة الدخل السياحي.

-**سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي:** يؤثر هذا العامل على السياحة الخارجية فقط، إذ أن السائح داخل البلد الواحد يمارس عملية الإنفاق السياحي بنفس العملة الوطنية المتداولة. أما بالنسبة للسياحة الخارجية فيجب على السائح أن يستبدل عملته الوطنية بعملة البلد المتوجه إليه أو بعملة عالمية مقبولة للتداول من قبل البلد الذي سيتجه إليه السائح، لذلك فانه كلما انخفض سعر صرف العملة المحلية للبلدان المستضيفة بالنسبة للسياح زادت القوة الشرائية للسياح الوافدين إليها، وبالتالي يزيد الطلب السياحي عليها وهذا ما يؤدي إلى تنشيط دور السياحة في دعم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.[36]

-**الاستقرار الحكومي:** يمثل هذا المؤشر تقييم كل من قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها المعلنة وقدرتها على البقاء في الحكم، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية (الوحدة الحكومية، القوة التشريعية، الدعم الشعبي) تنحصر قيمة كل واحدة منها بين (0 و4)،أما القيمة الكلية فمحصورة بين(0 و12) . يعبر0 عن نقطة مخاطر جد عالية.

III.3. منهجية الدراسة:

ومن أجل تحديد أثر العوامل المؤثرة في النشاط السياحي، سنعتمد على الانحدار التالي:

$$RVtourism= f (Ntourist + Rextr + EXtourist + Govest)$$

إذ يمثل RVtourism: الإيرادات السياحية، Ntourist: عدد السياح، Rextr: سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، EXtourist: النفقات السياحي، Govest: الاستقرار الحكومي.

حيث غالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات. وحتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فإنها توجد قوى تعيدها إلى التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل. إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل تضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية (خاصة التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية) غير مستقرة، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون

غالبا انحدارا زائفا وهذا ما بينته دراسة كل من Granger.C.W.J و Newbold.P (1974). صحيح أن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية، ولكنها في هذه الحالة قد تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي يشكل إزعاجا إذا كان اهتمامنا محصورا بالعلاقة في المدى الطويل. في هذه الحالة يستعمل اختبار التكامل المتزامن (Cointégration test) الذي أدخل من طرف C.W.J.Granger (1981)، و الذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة و المتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة.

اقترح كل من Engle.R.F و C.W.J.Granger (1987) طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين. تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة الانحدار التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

$$X_t = \alpha + \beta Y_t + e_t \ldots\ldots\ldots(1)$$

فيحين تقوم المرحلة الثانية على اختبار استقرارية حد الخطأ العشوائي U_t لمعادلة الانحدار السابقة. فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى I(0)، يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y.

لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، هناك أيضا اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen (1988)، الذي يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن. ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon \quad \ldots(2)$$

حيث أن: المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^{p} A_{i-1}$. p: عدد التأخرات في النموذج.

$R_g(\pi_p) = r$ رتبة المصفوفة π، والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن. وفي هذا الصدد، أثبت كل من Engle.R.F و C.W.J.Granger (1987) أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء *ECM*. ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء ما بين متغيرين مثلا بالمعادلة التالية:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث يمثل e_{t-1} حد تصحيح الخطأ المقدر في المعادلة (2)، والذي يشير ضمنيا إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أنه يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

وكما درجت العادة عند استخدام السلاسل الزمنية، خصوصاً في تحليل الحالات القطرية، سنقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل وذلك باستخدام الاختبار المعزز لديكي–فولر

للجذور الوحدية (ADF). من أجل القيام بهذا الإختبار، نستعل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج التالي بالنسبة لكل متغير مدروس:

حيث أن *i*: عدد التأخرات في النماذج و التي تحدد باستعمال معامل Schworz و Akaike.

وكما هو معروف يمكن تطبيق هذا الاختبار لمستويات المتغيرات، أو للفرق بين القيم المتتالية لكل متغير.

$$\Delta X_t = \alpha + \beta X_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \delta_i \Delta X_{t-j} + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

III.4. النتائج التطبيقية:

اختبار جذر الوحدة: يهدف هذا الاختبار الى فحص إستقرارية السلاسل الزمنية ، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا انه سيتم الاعتماد على اختبار كل من (ADF)[37]، اختبار phillips – perron (PP) ، واختبار Kwiatowski, Phillips, Schmidt and Shin (KPSS) من خلال الجدول رقم (1) تم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة بالنسبة لجميع المتغيرات عند المستوى إلا انه تم رفض هذه الفرضية بالنسبة للفرق الأول لنفس المتغيرات مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة عند درجة الفرق الأول I(1) وعند مستوى معنوية 5% . إذن يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن.

الجدول رقم (1): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

المتغيرات	القرار (الرتبة)	ADF		PP		KPSS	
		عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
RVtourism	I(1)	-2.0818 (0.5241)	-4.8191 (0.0058)	-2.1055 (0.5120)	-5.3302 (0.0022)	0.1269	0.4264
Ntourist	I(1)	-2.6719 (0.1841)	-0.3159 (0.0089)	-1.2471 (0.8787)	-0.3394 (0.0002)	0.0884	0.1459
Rextr	I(1)	-3.8756 (0.0513)	-4.2222 (0.0173)	-1.4698 (0.6837)	-7.6422 (0.0012)	0.1397	0.1173
EXtourist	I(1)	-3.6098 (0.0548)	-6.2086 (0.0004)	-3.2089 (0.0548)	-6.0456 (0.0000)	0.0849	0.4511
Govest	I(1)	-2.8745 (0.5043)	-4.7982 (0.0003)	-2.9408 (0.4726)	-5.0728 (0.0020)	0.0975	0.1000
ECM	I(0)	-7.2399 (0.0018)	-	-3.6237 (0.0000)	-	0.0965	-

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

<u>اختبار التكامل المتزامن:</u> يسمح هذا الاختبار بتحديد عدد متجهات التكامل المتزامن، أين يتم من خلاله اختبار ما إذا كانت هنالك علاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل. وتظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (1).

الجدول رقم(2): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.930183	100.3193	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.804179	52.40558	47.85613	0.0176
At most 2	0.501784	23.05565	29.79707	0.2433
At most 3	0.386460	10.51466	15.49471	0.2432
At most 4	0.091207	1.721482	3.841466	0.1895

من الجدول أعلاه يتضح أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0، أي وجود علاقة للتكامل المتزامن. من جهة أخرى، يتضح أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو r=2 عند مستوى معنوية 5%، و هذا يعني أن هيكل الإيرادات السياحية متكامل تكاملا متزامنا مع بقية المتغيرات المفسرة، أي وجود توليفة خطية ساكنة بين الإيرادات السياحية وبقية محدداته، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

وللقيام باختبار التكامل المتزامن لكل من Engle وGranger (1987)، فإنه يمكن تقدير علاقة الانحدار الممثلة بالمعادلة (1)، والتي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): نتائج اختبار التكامل المتزامن لـ Engle وGranger

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	*20.56783	1.331394	15.44834	0.0000
Ntourist	3.69E-07	2.29E-07	1.611242	0.1280
REXTR	*-0.037014	0.008533	-4.337657	0.0006
EXtourist	**1.77E-09	7.53E-10	2.351624	0.0328
GOVEST	**0.143797	0.062521	2.299985	0.0352

R-squared	0.917371	Mean dependent var	18.91260
Adjusted R-squared	0.895336	S.D. dependent var	0.910630
S.E. of regression	0.294605	Akaike info criterion	0.605957
Sum squared resid	1.301884	Schwarz criterion	0.854890
Log likelihood	-1.059570	Hannan-Quinn criter.	0.654551
F-statistic	41.63333	Durbin-Watson stat	1.251862
Prob(F-statistic)	0.000000		

* significant at 1%, ** significant at 5%, *** significant at 10%

من خلال الجدول (3) أعلاه، يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.9173، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في الإيرادات السياحية، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يربو عن 91.73% من التقلبات في الإيرادات السياحية. كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توحي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء. هذا و يظهر احتمال F Statistic لفيشر اصغر من 1 % و بالتالي النموذج ملائم لتمثيل العلاقة بين الإيرادات السياحية و محدداته في المدى الطويل.

أما من ناحية التأثير فنجد بأن الإيرادات السياحية تتأثر معنويا في المدى الطويل بالإنفاق السياحي وبعلاقة إيجابية، ويتأثر بشكل سلبي بسعر الصرف، أما فيما يخص كلا من: عدد السياح والاستقرار الحكومي فلم يكن لها تأثير معنوي على الإيرادات السياحية في المدى الطويل.

وفي ذات السياق، ومن خلال نتائج الجدول رقم (1) المتضمن لنتائج الإستقرارية تم قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة في سلسلة بواقي معادلة الإحدار (1) وهي متكاملة عند المستوى I(0) ، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل أي يوجد علاقة التكامل المتزامن بين الإيرادات السياحية وبقية محدداتها. وعليه، يمكننا تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن، من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء.

الجدول رقم (4): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG(RVTOURISM(-1)))	0.060308	0.341081	0.176814	0.8640
D(NTOURIST)	3.62E-07	5.52E-07	0.656513	0.5299
D(NTOURIST(-1))	-7.04E-08	6.41E-07	-0.109897	0.9152
D(REXTR)	-0.032554***	0.017288	-1.883048	0.0965
D(REXTR(-1))	0.001251	0.016061	0.077888	0.9398
D(EXTOURIST)	1.84E-09**	7.91E-10	2.325660	0.0485
D(EXTOURIST(-1))	3.11E-10	1.12E-09	0.278267	0.7879
D(GOVEST)	0.044118	0.082135	0.537139	0.6058
D(GOVEST(-1))	-0.061985	0.092810	-0.667872	0.5230
ECM(-1)	-0.832874	0.458104	-1.818091	0.0941
R-squared	0.698478	Mean dependent var		0.113641
Adjusted R-squared	0.359265	S.D. dependent var		0.382727
S.E. of regression	0.306357	Akaike info criterion		0.772049
Sum squared resid	0.750836	Schwarz criterion		1.266700
Log likelihood	3.051559	Hannan-Quinn criter.		0.840255
Durbin-Watson stat	1.850523			

* significant at 1%, ** significant at 5%, *** significant at 10%

من خلال الجدول (4) أعلاه، يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.6984، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في الإيرادات السياحية، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يربو عن 69.84% من التقلبات في الإيرادات السياحية. كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توحي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء.

من جهة أخرى تظهر معلمة حد تصحيح الخطأ ECT معنوية عند مستوى الدلالة 1% وذات إشارة سالبة (0.8328-)، تدل على أن سلوك الإيرادات السياحية قد تستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي ثمنية فترات ونصف حتى يصل لوضع التوازن طويل الأجل. أما إذا تحدثنا بلغة سرعة التعديل، فنقول بأنه يتم في كل فترة تعديل ما يربو عن 83.28% من اختلالات توازن الإيرادات السياحية في المدى الطويل، وهذا ما يدعم فرضية التكامل المتزامن. كما تبين هذه النتيجة أيضا، أن معلمة معدل نمو الإيرادات السياحية بإبطاء سنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 1% وبإشارة موجبة، مما يوحي بأن

الإيرادات السياحية خلال فترة الدراسة كان يتجه نحو التزايد. أما من ناحية التأثير فنجد بأن الإيرادات السياحية تتأثر في المدى القصير بكل من: سعر الصرف الحقيقي والإنفاق السياحي أما بقية المتغيرات فلم يكن لها أي أثر معنوي في المدى القصير.

III.5. تحليل النتائج:

أوضحت النتائج أن عدد السياح الوافدين يؤثر بشكل إيجابي على الإيراد السياحي ما تدل عليه الإشارة الموجبة ولكنه غير دال إحصائيا أي (غير معنوي)، قد يعود ذلك لانخفاض عدد السياح الوافدين إلى الجزائر بالرغم من أن الأسعار السلع تلائم قدرات السياح، وهذا ما يدل على أنه يوجد عوامل أخرى أكثر أهمية لجذب السياح إلى الجزائر، وتوضح هذه النتيجة أن السياح الوافدين غير حساسين اتجاه الأسعار السياحية بالمنطقة مما يدل على أنها أسعار مناسبة.

وفقا للنظرية الاقتصادية أوضحت النتائج أن متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي له أثر سلبي ومعنوي على النشاط السياحي بالجزائر في الأمد الطويل عنه عن الأمد القصير، فارتفاع سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الصادرات المحلية منها السياحية لأن أسعارها تصبح مرتفعة مقابل الأسعار الخارجية المنافسة، وهدا ما تدل الإشارة السالبة على أن الزيادة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي تؤدي إلى انخفاض عدد السياح الوافدين للجزائر، وتدل هذه النتيجة إلى أن السياح حساسين اتجاه التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي. أما بالنسبة للإنفاق السياحي له تأثير إيجابي على الإيراد السياحي وتدل الإشارة الموجبة على أثر الإنفاق السياحي على النشاط السياحي. وظهر الاستقرار الحكومي بعلاقة إيجابية ومعنوية مع الإيرادات السياحية على المدى الطويل وهذا ما يدل على أن وجود الاستقرار الحكومي بالجزائر يخلق نوعا من الأمان والقدرة على جذب السياح الاجانب إلى الجزائر، وهي تأكد بأن السياح الأجانب غير حساسين اتجاه الاستقرار الحكومي بالجزائر ما جعله معنوي في المدى الطويل وغير معنوي في المدى القصير.

خاتمة:

يعتبر النشاط السياحي من المواضيع المهمة في اقتصاديات السياحة لما له من أهمية في دراسة العوامل المؤثرة فيه، لذا تناولنا في هذه الدراسة العوامل المؤثرة على النشاط السياحي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015) ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم استخدام التكامل المتزامن وذلك باستعمال الاختبارات التشخيصية اللازمة. وبينت النتائج تأثير ايجابي غير معنوي لعدد السياح الوافدين بالنسبة للإيراد السياحي بينما تأثير إيجابي معنوي لكل من الإنفاق السياحي والاستقرار الحكومي على الايراد السياحي، كما أظهرت النتائج أيضا تأثير سلبي معنوي لسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الايراد السياحي. لازال أمام الجزائر العديد من الجهود والإصلاحات والسياسات التي يتوجب عليها القيام بها قصد ترقية نشاطها السياحي والرفع من قدرتها التنافسية والمتمثلة في:

- يجب الأخذ بعين الاعتبار النتائج المتوصل إليها بالنسبة لكل متغير في إيجاد الحلول وصياغة السياسات والاستراتيجيات مستقبلا.
- ضرورة التركيز عل الفترتين الطويلة والقصيرة معا من حيث الاهتمام بزيادة الانفاق الحكومي على القطاع السياحي الجزائري.
- بما أن السياح حساسين اتجاه سعر الصرف يجب العمل على تخفيض سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واتخاذ الإجراءات الملائمة (مثل الدعايات التسويقية) بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من السياح.
- زيادة الوعي الثقافي بين المواطنين بأهمية النشاط السياحي وأثره في زيادة معدل النمو الاقتصادي، كما يساهم الرقي السلوكي في التعامل مع السائح بزيادة انطباعات الإيجابية لديه للعودة مرة أخرى.
- العمل على توفير الأمن والاستقرار لازدهار النشاط السياحي، باعتباره عاملا رئيسا في زيادة التدفق السياحي.

الإحالات والمراجع:

[1] Mohamed Bouzahzah and Younesse El Menyari (2012), Déterminants of tourismdemand : the case of morocco. MPRA Paper No. 39029

[2] ناريمان بن عبد الرحمان، أثر سعر الصرف على الطلب السياحي الأجنبي–دراسة حالة إقليم الأهقار بالجزائر خلال الفترة 1999–2012، مجلة الباحث، عدد 16، 2016.

[3] Chokri OUERFELLI, 2014 « **La demande touristique européenne en Tunisie** », p 03: http://leg2.u-bourgogne.fr/documents -de-travail/e9814.

[4] هشام مكي، التخطيط السياحي ودوره في تطوير النشاط السياحي، ملتقى وطني :الاستثمار في صناعة السياحة بالجزائر – الواقع والتحديات(15–16 جانفي 2014)– الشلف.

[5] عيساوي سهام، حوحو فطوم (2017)، واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس– دراسة مقارنة–مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ص 82–98.

[6] هانم رجب آل درويش وأحمد إبراهيم ملاوي(2010)" العوامل المؤثرة في الدخل السياحي في الأردن: دراسة قياسية للفترة (1975–2005)"، مجلد37، العدد.2

[7] آلاء قاسم أرشيدات(2006) "محددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية دراسة تطبيقية الأردن للفترة 1976–2005"رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك–الأردن.

[8] Sara A. Proença and Elias Soukiazi(2005) Sara A. Proença and Elias Soukiazis « **Demand for Tourism in Portugal** » A Panel Data Approach,Documento de trabalho/discussion Paper (FEBRUARY) Nº 29,

[9] SocratGhadban (2013) « **Le taux de change et la demande touristique** » thése doctorat de l'université de toulouse.

[10]AswadKusni, NorsiahKadir, SabriNayan(2013) « **International tourismdemand in Malaysia by touristsfrom OECD countries** : A panel data economitricanalysis » ScienceDirect, ProcediaEconomics and Finance 7 pp28 – 34

[11]HaiyanSong , Kevin K. F. Wong, Kaye K.S. Chon: Modelling and forecasting the demand for Hong Kong tourism

[12]Frank A.G. den Butter, Emil Mihaylov,Demand for tourism in Greece: apanel data analysisusing the gravity model', *Int. J. Tourism Policy*, Vol. X,No. Y.

[13] هاشم بن محمد بن حسين ناقو"**أحكام السياحة وآثارها – دراسة شرعية مقارنة**" دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية،2003،ص16.

[14] حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، الوراقة للنشر وتوزيع، الأردن، 2006، ص23.

[15] Jean pierr et Michet et balf**« Managment du Tourism »**2éme Edition, Pearson Education, France, 2007,P4.

[16] مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ "**مبادئ السفر والسياحة**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2001، ص 47.

[17] مكي هشام" **التخطيط ودوره في تطوير النشاط السياحي**"، ملتقى وطني: الاستثمار في صناعة السياحة بالجزائر-الشلف- جانفي 2014، ص 03.

[18] زينب توفيق السيدة عليوه" **تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر**"، بحوث اقتصادية عربية العدد 65، 2014.

[19] سليمان على القطابري، البنية الأساسية ودورها في التنمية السياحية، ص4، على موقع:
http://www.abhatoo.net.ma, le 24/12/2017

[20] د. عيساوي سهام، د. حوحو فطوم، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[21] عبد السلام أبو قحف "محاضرات في صناعة سياحة في مصر" المكتب العربي الحديث، مصر 1992، ص16.

[22] عثمان محمود غنيم وبينتا نبيل سعد "**التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني ومتكامل**" ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، دون ذكر مكان النشر، 2003، ص 88.

[23] مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد الدباغ- مرجع سابق ذكره، ص ص126-150.

[24] زيد منير عبوي، "**إدارة المنشآت السياحية والفندقة**" الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ص47 (دون ذكر سنة النشر).

[25] Rebertlanquar **« le tourisme international »** série que sais je ?,france 1981p 39-40.

[26] خربوطلي صلاح الدين، "**الاقتصاد السياحي**"، المعهد المتوسط السياحي والفندقي، دمشق، بدون ذكر سنة النشر، ص.43

[27] سماعيني نسيمة "**دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر**" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في ادارة أعمال، جامعة وهران، سنة 2014 ص 31-32.

[28] نبيل دبور"**مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: مع الإشارة إلى السياحة البيئية**"، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، العدد2، 2004، ص3.

[29] سلوى محمد مرسي، "**التنمية السياحية مفهومها ومحدداتها وأهميتها**"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2001، ص.37

[30] زينب توفيق السيدة عليوه" **تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر**"، بحوث اقتصادية عربية العدد 65، 2014، ص70.

[31] Kasimati, "Does tourism contribute significantly to the Greek economy? A multiplier analysis", European Journal of Tourism, Hospitality and Recreation, E. (2016), 7(1), 55-62.

[32] Brian H. Archer and John Fletcher, (1996) «The Economic Impact of Tourism in the Seychelles,» Annals of Tourism Research, vol. 23, no. 1.

[33] Choukri Benzarour and Rachid Satour , **« Tourism and economicgrowth in Algeria: Evidence of Cointegration and causal analysis »**, MPRA Paper N 78731 , April 2017 ,P4

[34] عادلة رجب وهالة صقر، **سياسات الإصلاح الجديدة وأثرها على التنمية السياحية في مصر**، سلسلة أوراق اقتصادية، جامعة القاهرة، 2007، ص 08.

[35] زينب توفيق السيدة عليوه، مرجع سابق ذكره، ص.72

[36] Adil Hidane, « Calcul du taux de change effectif nominal et réel du dirham, Direction de la Politique Economique Générale », n86, mars2003,P6.

[37] Dickey, D.A. and Fuller W.A. (1981), « The Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root », Econometrica 49, pp 1057- 1072.